الا ترى انك لو قلت الرجل خير من المراة والرجل خير من المرء مثلاً لم يكن من العهد في شيء ومن ثم اشتهر بينهم ان المعرف اذا اعيد باللفظ المعدوم فالمقصود بها غير ما قصد بالاول بخلاف ما اذا اعيد بالضمير فانه يكون هو المذكور وقد يكون في كلام هذا المتكلم وهو الاكثر وقد يكون في كلام غيره كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من صفته كذا فعلت الرجل اعرفه وانما قد يكون ما عاد اليه اسم الاول كهذا المثال وقد يكون بعد ذلك بحسب اطلاق رجل فانه مطلق كذا **قوله** او كناية هذا من اقسام الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يعبر عن صفة من الصفات او نسبة لموصوف معين فيذكر تلك الصفة لتتوصل بها الى الموصوف فان الحصر من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن البحر ان كان للذكر يعني ان البحر لما كان مختصاً بالذكور علم ان المطلوب بها كان هو الذكر وهو ليس مذكوراً صريحاً بل ذكر يلزمه وهو البحر **قوله** الذي طلت اشاره الى انها طلت ان يكون ما بعدها ذكراً عاما هو قاعدة اشارة النص حيث سيق الكلام لبيان البحر من ثم ضمناً طلب ان يكون ذكراً للتاني في بحر ومكانها قالت طلب ذكرا وبذرت بحر وهذا معنى كون الذكور مذكوراً كناية لا ان كون البحر مختصاً بالذكر يخصص عموم كله ما كما توهم **قوله** فوالله ب الى وضعتها انثى ثابت الصمير في فلما وضعتها ح وجوعه الى ما في قوله كما بينا بدرت لك ما في بطني محرر الان فالمتكلم علم بانه مذكور لما مر ثمة فما ذكر ثابت الضمير واما ثابت الضمير في قوله تعالى حكاية اني وضعتها انثى فلبس باعتبار العلم بكونه مؤنثاً حتى يلزم كون ايقاع انثى حالاً عنه لغواً بل باعتبار ان الضمير الواقع

او فرداً او جمعاً او فرد من او افراد كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الحصر بمعنى من الخصة فرداً او فردين او اكثر فيدخل بساطه اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التخصص لا نفس الحقيقة ويمكن ان يقال انه اذا اطلق الحصر فيما سبق على المجموع المركب مجازاً من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء او قدر مضاف اي معهود في العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض كما لا يخفى في قوله واحداً كان او اثنين الى **قلت** في كون المراد بالفرد هنا هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التخصص نظر لجواز ان يكون المراد به المركب من الماهية ومن اعتبار وجودها كما في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند **فان قلت هب ان الحقيقة باعتبار** الوجود يكون حصة يتصل بها معهوداً او اما الحصة من حيث هي فلا يتصل بذلك فما **قلت كانه لا يشترط** في المعهود ان يكون حصة من الحقيقة بمعنى بعض افرادها او جعل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد اسهل وتظهر بهذا المقول انه يجوز كون الحقيقة مع قيد ارادة افرادها او ارادة الماهية بعينها باعتبار انضمام الوجود اليها وتظهر منه ايضاً ان جميع الافراد بهذا الاعتبار يصدق عليها انها حصة من الحقيقة من حيث هي فتأمل لم ان في قوله واحداً كان الخ اشارة الى ان المراد من الحصة ما يكون بعضاً من الحقيقة واحداً او اثنين او جماعة محدودة ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري حتى كما لو كان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهوداً فلا يحتاج الى ما ذكره **قوله** لعدم ذكر لا يخفى انه لا يكفي بعدم الذكر مطلقاً بل يشترط ان يكون المتقدم ذكر مرادا به الافراد لا الحقيقة

Copyright © King Saud University